رزان شوامرة *

بروز «الصهيو-صينية» وتحايل إسرائيل على أميركا

"فإن ظل الصين على هذا الجزء من العالم يزداد كثافة كل يوم، في حين أن ظل العم سام ... يتلاشى بشكل مطرد. ... يجب أن نتبع إرث بن غوريون، الذي قرر عام ١٩٥٠ تجاهل احتجاجات أميركا واعترف بالصين الشيوعية. فقد رأى بن غوريون قبل معظم الآخرين مستقبل الصين من النجاح الاقتصادي والنفوذ العالمي ومعناها بالنسبة للدولة اليهودية."

كبير كتاب الجيروزالم بوست

المقدمة

قبل ما يقارب القرنين، قال رئيس الوزراء البريطاني هنري جون تنبل مقولته الشهيرة "لا يوجد لنا حلفاء أبديون ولا أعداء دائمون،"[١] والتي يمكن استخدامها لوصف الطابع العام للتحالفات والعلاقات الدولية، خاصة في فترات صعود القوى العظمى وهبوطها. في العصر الحالي، يشهد النظام الدولي تحولات بنيوية بفعل الصعود الصيني وما يفرضه هذا الصعود على الدول من إنشاء تحالفات جديدة أو التراجع عن تحالفات قائمة. ينطبق هذا

* رزان شوامرة طالبة دكتوراه في العلاقات دولية في جامعة شرق البحر المتوسط - شمال قبرص. تتركز اهتماماتها البحثية حول سياسات الصين الشرق أوسطية. حصلت رزان على بكالوريوس في الإعلام والعلوم السياسية في العام ٢٠١٥، وماجستير في الدراسات الدولية - معهد أبو لُغد - جامعة بيرزيت في العام ٢٠١٩.

تشكل إسرائيل أحد أهم المحطات الرئيسة الثلاث إلى جانب إيران وتركيا لطريق الحرير في الشرق الأوسط. ففي العام ٢٠١٤؛ أي بعد عام من الإعلان عن مشروع طريق الحرير، اختيرت شركة صينية لبناء ميناء أسدود كمحطة رئيسة على طريق الحرير البحري بقيمة ٨٧٠ مليون دولار.

على العلاقات الإسرائيلية- الصينية وفق منظورين، الأول، صيني، إذ تحول العداء لإسرائيل الإمبريالية خلال ٧٤ عامًا إلى تحالف وشراكة تحت شعارات تحقيق الأمن والسلام في الشرق الأوسط والعالم. والثاني، منظور إسرائيلي يقوم على التحالف مع الأقوى وإنشاء مركز قوة لها في الدول الصاعدة أو المرشحة للصعود في النظام الدولي. وفي أعقاب تصنيف الصين كثاني أكبر اقتصاد في العالم عام ٢٠١٠، تبنت إسرائيل إستراتيجية جديدة تحت عنوان "التوجه نحو آسيا". وهو عنوان الإستراتيجية الأميركية نفسه في عهد باراك أوباما- ولكن أهدافها تناقض الأهداف الأميركية على الرغم من أن الإستراتيجيتين استهدفتا الصين بشكل رئيس. ففي الوقت الذي تبنت فيه أميركا هذه الإستراتيجية بهدف احتواء تصاعد النفوذ الصيني إقليميًا وعالميًا، سعت إسرائيل إلى تعزيز علاقتها مع الصين خاصة ودول آسيا عمومًا لأنها وجدت بأن الثقل السياسي والاقتصادي بدأ ينتقل من الغرب إلى الشرق.

منذ ذلك العام، ظلت إسرائيل توسع مجالات التعاون بينها وبين الصين بشكل كبير إلى أن أصبحت اليوم الشريك التجاري الأول لها في آسيا والثالث عالميًا بعد الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. تفترض هذه الورقة أن إسرائيل سعت لتعزيز علاقتها مع الصين بفعل ثلاثة عوامل رئيسة وهي، التحالف مع الأقوياء للحفاظ على البقاء، التوجه نحو آسيا لتعزيز الاقتصاد الإسرائيلي في كافة المجالات، وأخيرًا، خلق هامش جديد وواسع للمناورة مع الولايات المتحدة والتهرب من أي ضغوطات مستقبلية محتملة. تتوزع الورقة على ثلاثة أقسام تحلل هذه العوامل، حيث يناقش الأول الإستراتيجية والممارسة الصهيونية إزاء صعود القوى العظمى وهبوطها منذ أواخر القرن التاسع عشر، ويحلل القسم الثاني مؤشرات وعناصر ما يمكن وصفه بـ "الصهيو-صينية" والتوجه الإسرائيلي نحو آسيا منذ العام ٢٠١٠، أما القسم الآخير فيناقش قدرة إسرائيل على خلق مجال للمناورة مع أميركا من عدمه في علاقتها مع الصين كقوة صاعدة.

القسم الأول: الصهيونية واستراتيجيتها إزاء صعود القوى العظمى وهبوطها

أثبت تاريخ الحركة الصهيونية ممثلة في مشروعها السياسي، إقامة الدولة اليهودية، أنها لا تستطيع أن تستمر دون وجود دولة عظمى تحميها وتحفظ مصالحها وتتبنى روايتها. في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل العشرين، كانت ألمانيا قوة صاعدة في النظام الدولي، وشكلت أحد أهم مراكز ثقل نشاط الحركة الصهيونية، إذ احتل اليهود الألمان موقعًا مؤثرًا في قلب الفكرة الصهيونية قيد التشكل آنذاك، عكس النفوذ السياسي والاقتصادي لليهود في ألمانيا، وكانت مدينة ميونخ مرشحة لاحتضان المؤتمر الصهيوني الأول في العام ١٨٩٧ قبل أن يتم اختيار مدينة بازل في سويسرا.[٢] لكن تردد قيصر ألمانيا، فيلهام الثاني، في قبول فكرة إقامة دولة يهودية في فلسطين، خشية التأثير على تحالفه مع الدولة العثمانية، بالإضافة إلى العديد من الأزمات مرتبطة بنشاط الحركة الصهيونية في أوروبا، وانتهاء بهزيمة ألمانيا في الحرب العالمية الأولى، دفع الحركة الصهيونية إلى ترحيل مركز ثقلها إلى بريطانيا، ونقل المجلس التنفيذي للمنظمة الصهيونية إلى لندن.[٣] ولعب الصهيوني حاييم وايزمان دورًا كبيرًا في تنشيط دور المنظمة الصهيونية هناك وهي التي تبنت ثلاثة أهداف من الحرب: ضرورة انتصار الحلفاء، تأسيس انتداب بريطاني في

فلسطين يكون الحاضنة لمشروع الدولة اليهودية؛ تسهيل هجرة مليون يهودي أو أكثر إلى فلسطين عن طريق الانتداب.[٤]

شهدت مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى أيضًا صعود الولايات المتحدة الأميركية،[٥] الأمر الذي دفع الحركة الصهيونية إلى بدء نشاط مواز في أميركا. وتم عقد أول مؤتمر صهيوني طارئ في مدينة نيويورك عام ١٩١٤ - أي قبل ثلاث سنوات من وعد بلفور- ونجح الصهيوني برانديس في إدخال شخصيات تتمتع بنفوذ كبير في الولايات المتحدة إلى الحركة الصهيونية.[٦] في عام ١٩١٧ وبدفع من الحركة الصهيونية تلاقى مع مصالح بريطانيا الإمبريالية، أصدرت الحكومة البريطانية تصريح بلفور الشهير، ومنذ ذلك العام استلمت مهمة رعاية مشروع إقامة دولة يهودية في فلسطين على مدار ثلاثة عقود لاحقة. في خضم الحرب العالمية الثانية، ومع وضوح معالم أفول بريطانيا وصعود الولايات المتحدة، بدأ الانتقال التاريخي الثالث للحركة الصهيونية، وهذه المرة باتجاه أميركا، ويمكن اعتبار مؤتمر بالتيمور في نيويورك سنة ١٩٤٢ التاريخ الرسمي لهذا الانتقال.[٧] وقد تجسد نجاح الحركة الصهيونية في التصاقها بالدولة العظمى الجديدة عبر الاعتراف الفوري من قبل الأخيرة بإسرائيل، الذي أعلنه الرئيس الأميركي هاري ترومان بعد ١١ دقيقة من إعلان "استقلال إسرائيل".[٨] منذ ذلك التاريخ، أصبحت واشنطن الراعي الأول للصهيونية ومشروعها.

اليوم تبرز الصين منافسًا حقيقيًا لمكانة الولايات المتحدة الأميركية في النظام الدولي، الأمر الذي انعكس على سياسة إسرائيل تجاه الصين، كجزء من إستراتيجيتها المتمثلة بـ "التحالف مع الأقوياء".[٩] تاريخيًا، بدأت الحركة الصهيونية في الظهور في الصين منذ بدايات القرن الماضي، وتعزز الوجود اليهودي فيها تدريجيًا وبلغ ذروته بعد لجوء ما يقارب الـ ٢٠ ألف يهودي إليها عام ١٩٤١،[١٠] وكانت إسرائيل الدولة الأولى في الشرق الأوسط التي اعترفت بجمهورية الصين الشعبية في التاسع من كانون الثاني ١٩٤٩,[١١] ولكن لم تشهد الساحة الصينية نشاطًا واضحًا للحركة الصهيونية إلا بعد تبني دينغ شياو بينغ سياسة الإصلاح والانفتاح عام ١٩٧٨. قبل ذلك التاريخ كانت سياسة الصين تجاه إسرائيل والتي صاغها ماو تسي تونغ، مؤسس جمهورية الصين الشعبية منذ العام ١٩٤٩ وحتى ١٩٧٦، تقوم على اعتبارين، الأول أن إسرائيل أداة بيد الإمبريالية الأميركية وبالتالي عدم الاعتراف بها، والثاني تأييد الفلسطينيين والعرب بشكل مُطلق في المطالبة بتحرير فلسطين.

عملت إسرائيل منذ العام ١٩٧٨ على تعزيز وجودها في الصين بشكل تدريجي من خلال التعاون في المجال العسكري والدبلوماسي والاقتصادي والثقافي كما سنوضح في القسم التالي. وهدفت من خلال هذه السياسات إلى مراكمة التأثير التدريجي على الموقف الصيني إزاء الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي بحيث يتبدل لصالح إسرائيل على المدى البعيد، الأمر الذي نجحت فيه إسرائيل بالفعل. يؤكد ذلك ما قاله وزير الاقتصاد الإسرائيلي نفتالي بينت بعد ٢١ عامًا على تطبيع العلاقات الإسرائيلية الصينية، أثناء زيارته إلى الصين عام ٢٠١٣ لتعزيز التبادل التجاري من أن "الصينيين لا يهتمون بالاحتلال، وغير معنيين بالصراع العربي- الإسرائيلي، فكل ما يعنيهم هو التطور التكنولوجي الذي نمتلكه، وخلال عشرين لقاء أجريتها مع المسؤولين الصينيين في هذه الجولة لم يسألني أحدهم عن العرب، أو عن الفلسطينيين، أو حتى عن الاحتلال".[١٢] في ضوء التوجه الإسرائيلي المتعاظم نحو الصين يبرز السؤال هنا حول احتمالات بروز ما يمكن وصفه بـ "صهيو-صينية" ترث العقود الماضية التي شهدت "صهيو-أميركية" كانت هي الراعي والحامي لإسرائيل.

القسم الثاني، مؤشرات الصهيو-صينية: إسرائيل وإستراتيجية التوجه نحو آسيا

يحاول هذا القسم رصد مؤشرات عدّة وتحليلها تدلل في مجموعها على بروز ما تصفه الورقة بـ "الصهيو- صينية"، التي تعني انتقال العلاقات الإسرائيلية- الصينية إلى مرحلة متقدمة، يتسم فيها الاعتماد المتبادل بين الطرفين بالعضوية، وتُجسد مرحلة جديدة من إستراتيجية الالتحاق بالقوى الكبرى التي اتبعتها الصهيونية، وهذه المرة مع الصين.

وقبل عرض المؤشرات، من المهم الإشارة إلى أن الحركة الصهيونية، كحركة أم لإسرائيل، تتابع

تحولات الوضع الدولي والمزاج العالمي المؤيد لإسرائيل والمعارض لها، بما في ذلك حجم التأييد في أوساط الأجيال الأميركية الشابة الذي تجد أنه في تراجع.

وفي الوقت نفسه، وللمفارقة المثيرة هناك ازدياد في أعداد المسيحيين الإنجيليين في الصين، الذين يقدر عددهم بما بين ٩٣ مليون إلى ١١٥ مليون مسيحي،[١٣] وهم أكثر من عدد أعضاء الحزب الشيوعي الصيني. وقال رئيس التجمع اليهودي في جامعة هارفرد، بنجامين لوكسمبورغ في مقالة له في صحيفة الجيروسواليم بوست بعنوان "هل الصين آخر وأفضل أمل لإسرائيل؟" أن هناك إعجابًا فعليًا عند الصينيين بالثقافة اليهودية، وبنظرة استشرافية، سيصبح العديد من المسيحيين الصينين أعضاء في الحزب الشيوعي الصيني، وسوف يخدمون في مناصب في حكومة صينية وينظرون إلى العالم من منظور مسيحي.

وحسب توقعات عالم الاجتماع في جامعة بوردو فينغانغ يانغ، إنه سيكون في الصين بحلول العام ٢٠٢٥، ١٦٠ مليون مسيحي، و٢٤٧ مليون مسيحي إنجيلي بحلول ٢٠٣٠,[١٤] بدأت إسرائيل فعليًا ليس فقط بتعزيز علاقتها ووجودها في الصين، بل توسع ذلك إلى دراسة مكونات المجتمع الصيني، وإجراء تحليل بيانات على التوجهات الدينية للشعب الصيني لمعرفة مدى قدرتها مستقبلًا في التأثير على السياسة الخارجية الصينية لصالحها.

ننتقل إلى مؤشرات الصهيو-صينية، **أولًا، مؤشر سياسي**. عندما أعلنت إسرائيل عام ٢٠١٠ إستراتيجيتها التوجه إلى آسيا Pivot to Asia، سعت من خلالها إلى تحسين علاقتها مع الدول الآسيوية عمومًا والصين على وجه الخصوص. ويمكن القول إن هذه الإستراتيجية ارتكزت على أربعة عوامل رئيسة، هي: أولًا، إدراك إسرائيل أن آسيا أصبحت تتمتع بأهمية وقوة سياسية متزايدة في العالم، ووجود إسرائيل في هذه المنطقة سيعزز من حصولها على مواقف سياسية تخدم مصالحها في الصراع مع الفلسطينيين. ثانيًا، رغبة إسرائيل في تنويع مناطق استثماراتها وصادراتها،[١٥] الأمر الذي يكرر أهميته قادة إسرائيل، ومنهم نتنياهو الذي قال في سنة ٢٠١٦ إن "الاتفاقيات الاقتصادية الجديدة لإسرائيل بما في ذلك تلك مع الصين تهدف إلى تحقيق التوازن في علاقاتها الاقتصادية، وعدم الاعتماد فقط على الأسواق الأوروبية،[١٦] وأضاف "إن هذه الاتفاقيات كانت ردنا على أولئك الذين يسعون إلى عزلنا -وكان يقصد أوروبا والولايات المتحدة-."[١٧] ثالثًا، وجدت إسرائيل في آسيا - وبسبب امتلاك الأخيرة اقتصادات كبيرة وتعدادًا سكانيًا ضخمًا مثل الهند والصين - سوقًا واسعة لتصدير ابتكاراتها وخاصة أن هذه الدول بحاجة إلى التكنولوجيا الإسرائيلية في مشاريع نقل المياه وتحليتها، والطب، والتعليم، والابتكار التكنولوجي والتقني، والتسلح.[١٨] وأخيرًا، أرادت إسرائيل من خلال التوجه الى آسيا خلق توازن يخفف من الضغوطات الاقتصادية والسياسية الأوروبية المتزايدة ذات العلاقة بالصراع الإسرائيلي الفلسطيني، وضغوطات أميركية مشابهة (في سنوات رئاسة باراك أوباما) وإن كانت بدرجة أقل بكثير من تلك الأوروبية.[١٩]

في الجوهر، يرتبط المؤشر السياسي هذا بشكل مباشر أو غير مباشر بالفكرة التي نُوقشت أعلاه وهي ضرورة الالتحاق بالقوى العظمى والالتصاق بها، وتعزيز نظرية وإستراتيجية "التحالف مع الأقوياء". وفي هذا السياق تندرج تصريحات متكررة لمسؤولين إسرائيليين، ومنهم نتنياهو الذي قال "تحتاج (إسرائيل) إلى توسيع علاقاتها الخارجية لكي تستطيع التعامل مع التطورات العالمية، وأن الوقت قد حان لتشكيل تحالفات إسرائيلية جديدة مع دول صاعدة وأهمها الصين المهتمة للغاية بالتكنولوجيا الإسرائيلية".[٢٠]

ثانيًا، مؤشر دبلوماسي. تعزيزًا لأدوارها النشطة في الصين على الصعيد السياسي، افتتحت إسرائيل أربع قنصليات لها فيها إلى جانب السفارة في بكين، تتوزع على أهم المدن الصينية: شنغهاي، وتشنغدو، وقوانغتشو، وهونغ كونغ.[٢١] وبذلك تعتبر إسرائيل الدولة الثانية والوحيدة بعد الولايات المتحدة التي تفتتح أربع قنصليات في الصين. يثبت هذا الوجود المكثف للتمثيل الدبلوماسي الإسرائيلي في الصين رغبتها وإرادتها في تعزيز وجودها في آسيا بشكل عام وليس فقط في الصين، وهو ما يقوي إستراتيجية التوجه نحو آسيا. وبإجراء بحث سريع على عدد القنصليات الإسرائيلية في الغرب مقارنة مع آسيا وجدت الباحثة

أن اسرائيل التي يبلغ عدد سكانها نحو ستة ملايين، ولا تمتلك حدودًا جغرافية وسياسية واضحة، تمتلك سفارة وقنصلية في كل من الهند، واليابان، وروسيا، وهي دول ذات ثقل سياسي واقتصادي في العالم. أما مع حلفائها الأقوى في أوروبا، فعلى سبيل المثال، تمتلك إسرائيل سفارة واحدة في بريطانيا، وفي كل من ألمانيا وفرنسا سفارة وقنصلية.

ثالثًا، مؤشر عسكري. في هذا المجال من المهم العودة للتاريخ لرصد تطور العلاقات الإسرائيلية الصينية العسكرية وفهمه منذ أواخر السبعينيات وحتى الآن. يمكن التأريخ لبروز التجارة العسكرية بين الطرفين بالعام ١٩٧٩، حيث رأت إسرائيل في الصين سوقًا لمبيعات الأسلحة التي تنتجها بدلاً من السوق الإيراني بعد أن خسرته بفعل الثورة الإيرانية وما ترتب عليها من مجابهة مع الغرب عامة وإسرائيل على وجه الخصوص. بدأت إسرائيل بيع الأسلحة إلى الصين قبل تطبيع العلاقات رسميًا بثلاثة عشر عامًا. وساهم في ذلك الوقت رجل الأعمال اليهودي شاؤول آيزنبيرغ[٢٢] في تسهيل إقامة علاقات عسكرية بين الصين وإسرائيل،[٢٣] وقام بنقل أول وفد إسرائيلي مكون من ثلاثين مسؤولًا في وزارة الدفاع الإسرائيلية والموساد إلى الصين باستخدام طائرته الخاصة بشكل سري.[٢٤] وبحسب التقديرات، فمنذ العام ١٩٧٩ حتى العام ٢٠٠٠، أبرم البلدان أكثر من ٦٠ صفقة سلاح.[٢٥] وعلى الرغم من القيود التي وضعتها الولايات المتحدة على العلاقات الصينية الإسرائيلية في مجال التجارة العسكرية، فإن الزيارات العسكرية الرسمية استؤنفت بعد عشر سنوات من إلغاء اتفاقيات هاربي وفالكون، أي بعد أن أعلنت إستراتيجيتها التوجه نحو آسيا. ففي حزيران ٢٠١١ زار وزير الدفاع الإسرائيلي الصين رسميًا/ واتفق الجانبان على تعزيز التعاون في مجال محاربة الإرهاب وتدريب وحدات عسكرية صينية.[٢٦] وبعد شهرين، زار الجنرال الصيني شين بينغده إسرائيل،[٢٧] وأعقب ذلك زيارة لرئيس الأركان الإسرائيلي الجنرال بيني غانتس إلى الصين في أيار ٢٠١٢. وأكد غانتس على أهمية الوجود العسكري الصيني في الشرق الأوسط، وضرورة تعزيز التعاون العسكري بين البلدين لمواجهة التحديات الإقليمية الأمنية التي تواجهها إسرائيل بفعل الدور الإيراني المتزايد.[٢٨] وفي العام ٢٠١٣، زار رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك نتنياهو الصين في زيارة هي الأولى منذ ست سنوات في ذلك الوقت. وتم الاتفاق على تعزيز التعاون العسكري بين الطرفين، وأظهرت الصين رغبتها في الحصول على التكنولوجيا العسكرية الإسرائيلية المتطورة. وبفعل الضغوطات الأميركية، أصبح توريد إسرائيل للتكنولوجيا العسكرية إلى الصين محدودًا، الأمر الذي دفعها في العام ٢٠١٧، إلى تعزيز التعاون في مجالات أخرى، حيث أعلن نتنياهو إنشاء الشراكة الشاملة للابتكار Comprehensive Partnership for innovation، أثناء زيارته إلى الصين. وقامت الدولتان بإنشاء خمس فرق عمل في مجالات التكنولوجيا المتقدمة لحماية البيئة والطاقة والزراعة والتمويل.[٢٩]

رابعًا، المؤشر الاقتصادي. أنشأ نتنياهو في العام ٢٠١٣ لجنة وزارية لتعزيز العلاقات الاقتصادية مع الصين برئاسة مستشاره الاقتصادي يوجين كانديل، وكان هذا الأخير قد أكد "أن العلاقات الاقتصادية مع الصين تمثل أولوية إستراتيجية لإسرائيل".[٣٠] وفي خطاب لنتنياهو أثناء زيارة وزير الخارجية الصيني وانغ يي إلى إسرائيل في العام نفسه، قال "إن الدولتين تتمتعان بقدرات اقتصادية تكميلية، إسرائيل كقوة بحث وتطوير والصين كقوة تصنيع عالمية". وفي هذه الزيارة طرحت إسرائيل نفسها كبديل عن مصر في مشروع طريق الحرير، إذ قدمت خطة لمسار سكة حديد يربط بين آسيا وأوروبا يمتد من ميناء إيلات على البحر الأحمر إلى ميناء أسدود على البحر الأبيض، وقال نتنياهو "يتعين على الصين شحن العديد من سلعها إلى الأسواق الغربية الرئيسة بما في ذلك أوروبا عبر إسرائيل."[٣١]

بدأت العلاقات الاقتصادية بين الجانبين بعد العام ١٩٧٩ لكن بشكل سري كما كان الحال في المجال العسكري. كان لإسرائيل قنصلية في مدينة هونغ كونغ قبل أن يعاد ضمها إلى الصين بموجب اتفاق مع بريطانيا عام ١٩٩٩. واستغلت إسرائيل بندًا في الاتفاق يشير إلى موافقة الصين على السماح للقنصليات التي كانت موجودة في السابق ولا يوجد لها تمثيل دبلوماسي رسمي في بكين أن تستمر في عملها. سهل هذا الوجود الإسرائيلي بداية تبادل الخبرات في

التعاون الصيني الإسرائيلي: ضوابط أميركية جادة. (وكالات)

المجال الصناعي والزراعي بين البلدين، ففي العام ١٩٨٥ زار الصين وفد صناعي إسرائيلي برئاسة كبير علماء وزارة الزراعة الإسرائيلية شموئيل بوهوريليس، وتم الاتفاق على إنشاء مزرعة إسرائيلية في الصين. وبعد عام، زار الصين وفد آخر لتقديم الخبرات في مجال الري المائي. ومع تصاعد الحاجة الصينية للخبرات الإسرائيلية، أعلنت الصين بشكل رسمي السماح لرجال الأعمال الإسرائيليين فقط بأن يدخلوا أراضيها. وفي العام ١٩٨٦، أُنشئت شركة COPECO الإسرائيلية داخل الصين لدعم العلاقات التجارية والاقتصادية مع الصين.[٣٢] أنهت إقامة العلاقات الدبلوماسية مع الصين عام ١٩٩٢ دور شركة COPE-CO، وبدأت مجموعة من الشركات الإسرائيلية العمل علانية في الصين. وتضمنت أبرز المجالات التي ركزت عليها اسرائيل وكانت عامل جذب للجانب الصيني مجالات الصناعة الدفاعية، والتكنولوجيا العسكرية، والزراعة.[٣٣] وفي العام ١٩٨٧، سُمح للسواح الإسرائيليين بدخول الأراضي الصينية، أي قبل خمسة أعوام من توقيع الاتفاقية الرسمية للسياحة بين البلدين عام ١٩٩٢.[٣٤]

شكل العام ٢٠١٠ كما أشرنا سابقًا تحولًا خاصًا في السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه الصين، فقد أدركت إسرائيل أهمية التحول نحو الشرق نظرًا لتحولات الاقتصاد العالمي، وافترضت أن هذا التوجه أمر حيوي وضروري لاستمرار وجودها. وهنا قال نتنياهو في خطاب له عام ٢٠١٤: "كان صعود آسيا أهم تطور في الاقتصاد العالمي، وعلى وجه الخصوص الصعود الصيني".[٣٥] وتظهر هذه الخطابات الرسمية الإسرائيلية اللاحقة مركزية فكرة صعود القوى العظمى وهبوطها في التفكير الصهيوني، وأن إسرائيل دولة لا تستطيع أن تتكيف في وضع دولي لا يرعى وجودها ويؤكد على أهميتها بالدرجة الأولى. وفي هذا السياق، فإن صعود الصين إلى مكانة القوة العالمية يجبر إسرائيل على تعزيز علاقاتها مع بكين.[٣٦]

عملت إسرائيل منذ العام ٢٠١٠ على تعزيز علاقاتها الاقتصادية مع الصين، واشتغلت قنصلياتها الأربع على تسهيل التواصل بين رجال الأعمال الصينيين والإسرائيليين.[٣٧] وهيمنت ثلاثة مجالات على التعاون بين الطرفين، هي: التجارة، والتعاون التكنولوجي، والاستثمارات الصينية في مشاريع البنية التحتية في اسرائيل نفسها.[٣٨] وفي حين كانت الزيارة الأولى لنتنياهو إلى الصين عام ٢٠١٣، جاءت زيارته

الثانيــة في الذكــرى ٢٥ لإقامــة العلاقــات الدبلوماســية× أي عــام ٢٠١٧. واعتــبرت إسرائيــل أن هــذه الزيــارة أهــم رحلــة خارجيــة لهــا، حيــث رافــق نتنياهــو لأول مــرة ٩٠ رجــل أعمــال إسرائيــلي بالإضافــة إلى خمســة وزراء (البيئــة، والزراعــة، والاقتصــاد، والعلــوم والتكنولوجيــا، والصحــة). وهدفــت الزيــارة إلى زيــادة تســهيلات دخــول الإسرائيليــين إلى الأســواق الصينيــة، وتوقيــع اتفاقيــات تجــارة حــرة. وقــال نتنياهــو "ســوف نلتقــي بأكــبر الــشركات في الصــين، وعندمــا أقــول أكــبر الــشركات، أعني بذلــك أكــبر الــشركات في العالــم، أو تلــك التــي ســتصبح الأكــبر في العالــم".[٣٩] وأشــار المديــر العــام لمكتــب نتنياهــو ايــلي غرونــر إلى أن هــذه الرحلــة والاتفاقيــات التي نســعى إليهــا ستســاعد في نمــو الاقتصــاد الإسرائيــلي.[٤٠] وفي العــام نفســه، أعلــن شي أنــه ســيعطي إسرائيــل اســتثناءً تاريخيًــا في مجــال الشراكــة، إذ ســيقوم بتأســيس "شراكة ابتكاريــة شــاملة" معهــا، وبذلــك تصبــح اسرائيــل ثانــي دولــة بعــد ســويسرا تحظــى بهــذه الفرصــة في العالــم.[٤١] كان أســاس العلاقــات الاقتصاديــة بــين البلديــن قائمًــا عــلى امتــلاك إسرائيــل للتكنولوجيــا المتطــورة في جميــع المجــالات: الزراعــة، والصناعــة، والتعليــم، والصحــة، والدفــاع. ويعتــبر الإسرائيليــون أن تعزيــز علاقتهــم مــع الصــين جــاء بمثابــة ملــئ الفــراغ الــذي خلفــه تراجــع الاســتثمارات الأوروبيــة والأميركيــة.

وأخــيرًا، مــؤشر ثقــافي. كانــت الحركــة الصهيونيــة أكثــر قــدرة عــلى التنبــؤ بمســتقبل الصــين كدولــة عظمى للقــرن الحــادي والعشريــن مــن الغــرب. فــأول مــن أيقن ذلــك كان رئيــس الــوزراء الإسرائيــلي الأول دافيــد بــن غوريــون، الــذي كان "رئيــس الأمــر الواقــع"[٤٢] للمنظمــة الصهيونيــة في الفــترة الواقعــة بــين ١٩٤٦- ١٩٥٦. وفي الســنوات العــشر الماضيــة، افتتحــت أربــع جامعــات إسرائيليــة فروعًــا لهــا في الصــين، وهــي: جامعــة تــل أبيــب، وجامعــة حيفــا، والتخنيــون (المعهــد الإسرائيــلي للتكنولوجيــا والهندســة، وهــو أول جامعــة إسرائيليــة في الصــين وواحــدة مــن جامعتــين أجنبيتــين فقــط ســمح لهــا بتأســيس برنامــج مســتقل بعــد جامعــة موســكو)، وجامعــة بــن غوريــون. كمــا تــم توقيــع اتفــاق يهــدف إلى تأســيس تحالــف بــين الجامعــات في البلديــن عــام ٢٠١٥ خــلال زيــارة وزيــر الخارجيــة الإسرائيــلي أفيغدور ليبرمــان إلى الصــين ولقائــه مــع نائــب رئيــس الــوزراء الصينــي ليــو يــان دونــغ، عُــرف باســم "خطــة العمــل الثلاثيــة للتعــاون الابتــكاري بــين الصــين وإسرائيــل".[٤٣]

أدى هــذا المجهــود الثقــافي للحركــة الصهيونيــة داخــل الصــين والمُعــزز رســميًا مــن قبــل الدولــة الإسرائيليــة إلى خلــق تصــورات إيجابيــة عنــد الصينيــين عــن إسرائيــل وربطهــا بمــا تســميه الصــين "الحضــارة اليهوديــة". إذ عــبر بعــض السياســيين والأكاديميــين الصينيــين عــن إعجابهــم بالثقافــة والتقاليــد اليهوديــة عنــد الحديــث عــن إسرائيــل وتشــابهها مــع الثقافــة الكونفوشوســية.[٤٤] ويذكرنــا هــذا بخطابــات المســيحية الصهيونيــة وتنظيراتهــا حــول التماثــل بــين اليهوديــة والمســيحية وتكاملهــا، ســواء في أوروبــا أو الولايــات المتحــدة. واســتطاعت إسرائيــل تعزيــز وجودهــا الثقــافي إلى أن أصبحــت الصــين تدعــم اليهوديــة كثقافــة حضاريــة تتجســد وتتمثــل عمليًــا في إسرائيــل حــصرًا كدولــة ومجتمــع، كمــا سنشــير في الفصــل اللاحــق. بالإضافــة إلى مــا ســبق، أطلــق الصينيــون في العــام ٢٠١٧ مبــادرة "أســبوع إسرائيــل الثقــافي"، ويعتــبر هــذا أول حــدث ثقــافي عــلى مســتوى الصــين بأكملهــا يحتفــي بإسرائيــل. وفي العــام نفســه أعلنــت جامعــة شــنغهاي عــن مشروعها الجديــد في إنشــاء قاعــدة بيانــات عــن اللاجئــين اليهــود في الصــين تعاطفًــا مــع ضحايــا الهولوكوســت.[٤٥]

وهكــذا، تجــد إسرائيــل في الصــين فرصــة مســتقبلية كــبرى، عــبر عنهــا نتنياهــو مــن خــلال وصفــه العلاقــات الصينيــة- الإسرائيليــة "كــزواج عُقــد في الســماء".[٤٦] ولأن هــدف إسرائيــل النهائــي هــو ضمــان وجودهــا وتفاعلهــا مــع هــذه اللحظــة التاريخيــة التــي تشــهد إعــادة تشــكيل بنيــة النظــام الــدولي بفعــل صعــود الصــين، قــال نتنياهــو "إن عــلى الصــين أن تحتــل مكانهــا الصحيــح عــلى المــسرح العالمــي، وأن إسرائيــل الشريــك الصغــير المثــالي الــذي سيســاهم في هــذا الجهــد".[٤٧] وفي خطــاب للســفير الإسرائيــلي الســابق في واشــنطن، مايــكل أوريــن، قــال: إن "إسرائيــل تعتــبر الصــين فرصــة".[٤٨] وأكاديميًــا، قالــت الباحثــة في مؤسســة رانــد شــيرا إيفــرون: "مــن وجهــة نظــر الإسرائيليــين، الصــين هي بلــد الفــرص الجديــدة".[٤٩]

القسم الثالث: التحايل الإسرائيلي على الولايات المتحدة

جــاءت إســتراتيجية التوجــه نحــو آســيا الإسرائيليــة عــام ٢٠١٠ عــلى أثــر توتــر علاقاتهــا مــع الاتحــاد الأوروبــي والإدارة الأميركيــة في فــترة بــاراك أوبامــا. انتقــد

الأخير السياسات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، وقبل عام من إعلان إسرائيل إستراتيجيتها الجديدة، كان أوباما قد ألقى خطابًا في القاهرة أشار فيه إلى دعمه قيام الدولة الفلسطينية، وأن واشنطن لن تدير ظهرها للفلسطينيين، وطالب بضرورة تجميد الاستيطان. أثار هذا الخطاب وما تبعه من انتقادات من الإدارة الأميركية توترًا في العلاقة بين البلدين في سنوات أوباما، خاصة إدانة التوسعات الاستيطانية التي وصفتها واشنطن بالإجراءات الاستفزازية والمسيئة.[٥٠] وبالتالي، يمكن القول إن توتر العلاقات ذاك ساهم في تعزيز لجوء إسرائيل إلى الصين وتقوية علاقتها مع المنافس الأول لواشنطن في العالم، الصين. في السابق، تجاوبت إسرائيل مع مطالب أميركا بإلغاء اتفاقيتي فالكون وهاربي بدون متاعب كما هو الحال اليوم. فالعلاقة بين الثلاث دول يتم تقييمها في إطار عالمي قائم على المنافسة بين الولايات المتحدة والصين. وبالتالي، فإن أي تقارب صيني إسرائيلي اليوم يشكل مصدر قلق كبير في الإدارات الأميركية على اختلافها – الجمهورية والديمقراطية-.

كانت الضغوطات الأميركية على إسرائيل تركز فقط على الجوانب العسكرية في علاقتها مع الصين، ولكن، بعد ٢٠١٠، تصاعدت وتيرة الضغوطات لتشمل الاستثمارات الصينية في إسرائيل في شتى المجالات، وترسخ ذلك فترة دونالد ترامب بعد أن أعلن بأن الصين دولة تحريفية في النظام الدولي إلى جانب روسيا. ووجهت واشنطن انتقادات واسعة للاستثمارات الصينية في اسرائيل معتبرة ذلك تهديدًا مباشرًا لأمنها القومي، واعتبرت تلك الاستثمارات "بابًا خلفيًا" يكشف الأسرار الأميركية.[٥١] وعلى الرغم من أن إسرائيل استجابت للضغوطات الأميركية في بعض مجالات تعاونها مع الصين، فإن هناك مجموعة مؤشرات تدلل على وقوفها ضد الرغبات الأميركية وتحايلها عليها، وهي تقف أحيانًا على الحياد في أبرز الملفات الصينية التي تعاديها واشنطن، وهي كالآتي:

١. مركزية إسرائيل في المشاريع الصينية المناهضة للهيمنة الأميركية

أعلن شي جين بينغ عام ٢٠١٣ فور انتخابه رئيسًا للبلاد عن إنشاء مشاريع اقتصادية عالمية ستحقق "الحلم الصيني"[٥٢] بحلول العام ٢٠٤٩ على حد تعبيره، وهي طريق الحرير والبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية.[٥٣] وهدف شي إلى مناهضة الأحادية القطبية بإنشاء مؤسسات دولية موازية للمؤسسات الأميركية التي عززت الهيمنة الأميركية بعد الحرب العالمية الثانية.[٥٤] وفي ما يتعلق بطريق الحرير، تريد الصين من خلال هذا المشروع الذي يطلق عليه "مشروع القرن" توسيع روابطها التجارية مع المناطق المستهدفة، وهو تحرك نحو تأسيس هيمنة جديدة والدخول في منافسة شديدة مع الولايات المتحدة، خاصة وأنه سيزيد من حرية الصين في المناورة الدبلوماسية مع الدول الواقعة على الطريق، ويُمكنها من السيطرة على طرق التجارة البرية والبحرية في أوراسيا. ومن وجهة النظر الأميركية، فقد اعتبرت واشنطن أن هذا المشروع هو مخطط استعماري صيني، متهمة الصين بأن استثماراتها في البنية التحتية بمليارات الدولارات يهدف إلى توسيع نفوذها السياسي واكتساب ميزة نسبية على واشنطن. وطالبت أميركا حلفائها بعدم الانضمام إلى الخطة ومن ضمنها إسرائيل.[٥٥]

تشكل إسرائيل أحد أهم المحطات الرئيسة الثلاث إلى جانب إيران وتركيا لطريق الحرير في الشرق الأوسط. ففي العام ٢٠١٤؛ أي بعد عام من الإعلان عن مشروع طريق الحرير، اختيرت الشركة الصينية China Harbors Pan Mediterranean Engineering company (PMEC) لبناء ميناء أسدود كمحطة رئيسة على طريق الحرير البحري بقيمة ٨٧٠ مليون دولار. وفي العام نفسه، فازت مجموعة ميناء شنغهاي الدولي Shanghai International Port Group بمناقصة لتشغيل ميناء حيفا مدة ٢٥ عامًا بدءًا من العام ٢٠٢١،[٥٦] وفي العام ٢٠٢٠ فازت PMEC بمناقصة لتحديث ميناء أسدود وحيفا معًا بقيمة مليار شيكل أي نحو ٢٨٥,٧ مليون دولار.[٥٧] من المهم الإشارة هنا، إلى أن الولايات المتحدة حذرت إسرائيل في مناسبات عديدة من تأجير الميناء للصين، لكن لم تستجب إسرائيل لتلك الدعوات، وحتى أن إسرائيل رفضت مطالب أميركا بإجراء عمليات تفتيش في الميناء.[٥٨] وكان الاستثمار الآخر ضمن مشروع طريق الحرير هو قبول الصين اقتراحًا تقدم به نتنياهو يفضي إلى قيام الصين بإنشاء مشروع سكة حديد

النقطة الجوهرية في قضية هواوي، أنها جاءت في إطار التنافس الأميركي الصيني على شبكات الاتصالات (الجيل الخامس والسادس وإنترنت الفضاء). قديمًا ووصولًا إلى الحرب الباردة، كان العامل الحاسم في فرض الهيمنة والصراع بين القوى عالميًا هو الجغرافيا، اليوم، العامل الجوهري في الصراع على الهيمنة العالمية والسيطرة على الأرض هو الاتصالات.

يربط بين ميناء إيلات على البحر الأحمر وميناء تل أبيب على البحر الأبيض المتوسط لتجنب قناة السويس، واعتبر نتنياهو هذا الخط بأن له أهمية ليس فقط على الصعيد الوطني بل أيضًا الدولي.[٥٩]

وبالانتقال إلى المشروع الثاني، انضمت إسرائيل إلى البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية على الرغم من مطالبات الولايات المتحدة لها بمقاطعته.[٦٠] واعتبرت واشنطن بأن هذا المشروع يمثل تحديًا للبنك الدولي وبنك التنمية الآسيوي الذي تمارس فيه تأثيرًا كبيرًا.[٦١] ووفقًا لبيان وزارة المالية الإسرائيلية، أعلنت إسرائيل في آذار ٢٠١٤ عن نيتها الانضمام إلى البنك كعضو مؤسس إقليمي.[٦٢] وفي نيسان ٢٠١٥، وافق البنك على قبول عضوية إسرائيل من ضمن الـ ٥٧ عضوًا المؤسسين.[٦٣] وبعد عام، وافقت اللجنة المالية في الكنيست الإسرائيلي على مشروع قانون يحدد الشروط اللازمة لعضوية إسرائيل في البنك، وبالتالي تعتبر هذه المرة الأولى التي تصبح فيها إسرائيل عضوًا مؤسسًا لبنك تنمية عالمي. وعلق كبير الاقتصاديين في وزارة المالية الإسرائيلية يوئيل نافيه على ذلك قائلًا: "سيكون هذا البنك الآسيوي الوحيد متعدد الأطراف الذي تنتمي إليه إسرائيل".[٦٤]

٢. التعاون مع شركات صينية محظورة أميركياً

حظرت الولايات المتحدة العديد من الشركات الصينية ووضعتها ضمن القائمة السوداء مدعيةً أنها تشكل خطرًا على الأمن القومي الأميركي. وعلى الرغم من الحظر والدعوات الأميركية لإسرائيل لقطع العلاقات مع هذه الشركات، فإن الأخيرة استمرت بالاستثمار مع بعضها، والبعض الآخر وقعت معه عقودًا استثمارية جديدة حتى بعد الحظر الأميركي. وفي مقدمة ذلك كان الاستثمار مع شركة الاتصالات الصينية "هواوي". وكان الرئيس الأميركي دونالد ترامب حظر عملاق التكنولوجيا الصيني Huawei في ١٩ أيار عام ٢٠١٩ وأدرجها ضمن القائمة السوداء، وأتبع ذلك بإعلانه حالة الطوارئ الوطنية داخل الولايات المتحدة مانعًا الشركات الأميركية من التعامل مع الشركة بدعوى تشكيلها خطرًا على الأمن القومي الأميركي. وقال ترامب بأن هذه الشركة التي تحظى بدعم الحكومة الصينية تستخدم أجهزة للتجسس على واشنطن وحلفائها، وتشارك في أنشطة تتعارض مع المصالح الخارجية للولايات المتحدة.[٦٥]

كان أحد أبرز ردود أفعال هواوي على الحظر الأميركي إبعادها موظفي الشركة الإسرائيليين الذين يحملون الجنسية الأميركية.[٦٦] وعلى الرغم من الحظر الأميركي وتحذيرات واشنطن لإسرائيل وسياسة الإبعاد التي انتهجتها الشركة، فإن اسرائيل استمرت في تعزيز علاقاتها واستثماراتها مع هواوي. وبحلول عام ٢٠٢٢، أصبحت مراكز البحث والتطوير التابعة لهواوي في إسرائيل أكبر من أي وقت مضى، حيث وصل عدد الباحثين إلى ٥٠٠ شخص.[٦٧] وجدير بالذكر أيضًا، أن واشنطن حظرت مركز الأبحاث الإسرائيلي Toga Networks الذي استحوذت عليه شركة هواوي عام ٢٠١٢.[٦٨]

النقطة الجوهرية في قضية هواوي، أنها جاءت في إطار التنافس الأميركي الصيني على شبكات الاتصالات (الجيل الخامس والسادس وإنترنت الفضاء). قديمًا ووصولًا إلى الحرب الباردة، كان العامل الحاسم في فرض الهيمنة والصراع بين القوى عالميًا هو الجغرافيا، وتجلى ذلك في "نظرية ماكندر"، التي تقول إن من يسيطر على قلب العالم -آسيا الوسطى- يسيطر على جزيرة العالم -أوراسيا، ومن يسيطر على أوراسيا يسيطر على العالم.[٦٩] اليوم،

العامل الجوهري في الصراع على الهيمنة العالمية والسيطرة على الأرض هو الاتصالات.[٧٠]

في خضم هذا التنافس، تحافظ واشنطن على تفوقها التكنولوجي في العالم كونه مصلحة أساسية تتسع وتتدفق إلى جميع أبعاد قوتها الوطنية، العسكرية والاقتصادية والعلمية والسياسية. من هنا يُنظر إلى الصين على أنها تهديد كبير، لا سيما بالنظر إلى قدراتها المتقدمة في تطوير البنية التحتية للجيل الخامس ونشرها من خلال شركات الاتصالات الخاصة بها وخاصة هواوي، التي تعد بعض منتجاتها أكثر تقدمًا من تلك التي تمتلكها الولايات المتحدة حاليًا. وبالتالي، تعتبر الولايات المتحدة الصين تهديدًا مباشرًا لتفوقها التكنولوجي والاقتصادي، وتسعى جاهدة لتأخير وحتى منع الصين من أن تصبح رائدة عالمية في التقنيات التي تعتبرها الولايات المتحدة إستراتيجية من جهة، والضغط على حلفائها وعلى رأسهم إسرائيل لمقاطعة شركات الاتصالات الصينية من جهة أخرى. وترى واشنطن أن تعاون هواوي مع مختلف الدول يعرض تعاونهم الاستخباراتي والأمني مع الولايات المتحدة للخطر، لأنه يتيح ثغرة محتملة لوصول الصين إلى البنية التحتية والأسرار الأميركية.[٧١]

تعتبر هواوي المتهم الأول في استغلال البنية التحتية الإسرائيلية للتجسس، وبالتالي تهديد الأمن القومي الأميركي. استجابت إسرائيل لمطالب الولايات المتحدة في ملفات كثيرة وخاصة في مجال الاتصالات، حيث التزمت إسرائيل لأميركا بأنها ستستخدم التكنولوجيا الأميركية والحليفة، وليس التكنولوجيا الصينية، إلا أنه لا يوجد مؤشر عام حتى الآن على وفاء إسرائيل بمثل هذا الالتزام.[٧٢] ولغاية اليوم، لا تزال هواوي تعمل في إسرائيل وتمتلك أكبر مراكز التطوير والأبحاث الإسرائيلية في مجال الاتصالات Toga Networks و HexaTier.[٧٣]

أما الشركة الثانية التي استثمرت فيها إسرائيل على الرغم من الحظر الأميركي، فكانت شركة كوماك Comac لصناعة الطائرات التجارية. ففي ١٤ كانون الثاني عام ٢٠٢١، فرضت إدارة ترامب حظرًا على الاستثمار في تسع شركات صينية من ضمنها شركة كوماك لصناعة الطائرات التجارية المملوكة للدولة الصينية بدعوى ارتباطهما بعلاقات مع الجيش الصيني. وقال وزير الخارجية الأميركي آنذاك مايك بومبيو، "إن العقوبات كانت موجهة ضد أولئك المسؤولين والمتواطئين في البناء أو عسكرة البؤر الاستيطانية المتنازع عليها في بحر الصين الجنوبي".[٧٤]

بعد ما يقارب الثلاثة أشهر، وقعت الشركة الإسرائيلية ايربارك Airpark مذكرة تفاهم لمدة خمس سنوات لبناء منشأة صناعية لتصنيع الطائرات المدنية مع شركة كوماك المحظورة أميركيًا. وتأتي أهمية هذه الاتفاقية في أنها أولًا، ارتباط شركة ايربارك باتفاقيتين، الأولى مع وزارة الدفاع الإسرائيلية، إذ أعطت هذه الاتفاقية صلاحية لإيربارك بالوصول إلى القاعدة الجوية الإسرائيلية وتقديم المساعدة والخدمات والتعاون مع سلاح الجو الإسرائيلي في العمليات والبنية التحتية. والثانية مع شركة صناعات الفضاء الإسرائيلية، إذ تم توقيع اتفاقية عام ٢٠٢٠ مع AES Aviation وهي الشركة التي تمتلك ايربارك، للعمل معًا لتشكيل شركة مشتركة لتشغيل ايربارك.[٧٥] وبالتالي، تصبح شركة كوماك المملوكة للدولة الصينية قادرة على الوصول بشكل كبير إلى التكنولوجيا العسكرية الإسرائيلية في مجال السلاح الجوي والطيران والفضاء وهو ما يثير مخاوف واشنطن.

تأتي الأهمية الثانية لمذكرة التفاهم بين كوماك وايربارك في كونها تعارض الضغوطات الأميركية، حيث أشارت وزارة الدفاع الأميركية أن هذه الاتفاقية قد تضر بالعلاقات الإسرائيلية الأميركية.[٧٦] وعلى الرغم من أن وزارة الدفاع الإسرائيلية نشرت بيانًا قالت فيه أنه لا علم لها بالاتفاقية الموقعة مع شركة كوماك، فإنها أشارت إلى أن "هذا مشروع مدني بالكامل مرخص من قبل جميع الجهات ذات الصلة، وتجدر الإشارة إلى أن المشروع لم يبدأ بعد، وسيتم النظر في الادعاءات التي أثيرت".[٧٧]

وبالانتقال إلى الشركة الثالثة، أضافت إدارة ترامب في ١٤ كانون الثاني عام ٢٠٢١، شركة شاومي إلى القائمة السوداء معتبرة إياها جزءًا من الشركات العسكرية الصينية. ووفقًا لبيان وزارة الدفاع الأميركية فقد اعتبرت أنها تهدد الأمن القومي الأميركي، واتهمتها بتطوير إستراتيجيات لدمج القطاعات المدنية والعسكرية الصينية، وبالتالي تخدم

تماهت السياسة الخارجية الإسرائيلية في فترة الحرب الباردة مع الولايات المتحدة الأميركية، متخذة مواقف واضحة ومنحازة لواشنطن في الصراع مع السوفييت. اليوم، وفي ذروة التنافس الصيني الأميركي على بنية النظام الدولي، تحاول إسرائيل أن تمارس الحيادية في بعض القضايا التي تثيرها واشنطن ضد الصين، خاصة أنه تربطها مع بكين مصالح وعلاقات اقتصادية وبحثية ضخمة على عكس السوفييت.

أهداف تحديث جيش التحرير الشعبي الصيني من خلال ضمان وصوله إلى التقنيات المتقدمة والخبرات المكتسبة والمطورة من قبل الشركات والجامعات والبرامج البحثية في الصين والتي تبدو أنها كيانات مدنية.[٧٨] وعلى الرغم من أن واشنطن أزالت الحظر عن الشركة، فإن إسرائيل لم تستجب لمطالب الولايات المتحدة فترة الحظر واستمرت في إصدار تحديثات جديدة من الهواتف الخلوية.

٣. مبدأ الصين-الواحدة بين إسرائيل وواشنطن

تماهت السياسة الخارجية الإسرائيلية في فترة الحرب الباردة مع الولايات المتحدة الأميركية، متخذة مواقف واضحة ومنحازة لواشنطن في الصراع مع السوفييت. اليوم، وفي ذروة التنافس الصيني الأميركي على بنية النظام الدولي، تحاول إسرائيل أن تمارس الحيادية في بعض القضايا التي تثيرها واشنطن ضد الصين، خاصة أنه تربطها مع بكين مصالح وعلاقات اقتصادية وبحثية ضخمة على عكس السوفييت. وفي هذا السياق، نشر الباحث الإسرائيلي في معهد شالوم هارتمان والمختص في شؤون الشرق الأوسط واليهودية – والذي يوصف بكبير الكتاب في صحيفة الجيروسالم بوست- مقالًا في الصحيفة قال فيه: "يجب أن نتجنب شرارة المبارزة بين الولايات المتحدة والصين، على عكس الحرب الباردة السابقة، حيث كان على إسرائيل أن تشارك لأن موسكو سلحت أعداء إسرائيل واحتجزت يهود الاتحاد السوفييتي في أقفاص، فإن هذه الحرب الباردة ليست حربنا. لذلك يمكننا، وينبغي لنا، أن نبتعد عن نيرانها المتقاطعة. علاوة على ذلك، فإن ظل الصين على هذا الجزء من العالم يزداد كثافة كل يوم، في حين أن ظل العم سام – منذ خيانة باراك أوباما لحسني مبارك، والتراجع عن العراق والتخلي عن سورية – يتلاشى بشكل مطرد. وأضاف، يجب أن نتبع إرث بن غوريون، الذي قرر في العام ١٩٥٠ تجاهل احتجاجات أميركا واعترف بالصين الشيوعية. فقد رأى بن غوريون قبل معظم الآخرين مستقبل الصين من النجاح الاقتصادي والنفوذ العالمي ومعناها بالنسبة للدولة اليهودية. الآن هذا المستقبل هنا، وإرث بن غوريون الصيني يقرأ كإرادة دبلوماسية."[٧٩]

تعتبر السيادة الصينية من ضمن الملفات التي تقف فيها اسرائيل على الحياد أو تتحايل فيها على المطالب الأميركية. ومن المهم الإشارة هنا إلى أن هذا الجزء لا يناقش أحقية الصين في المناطق التي ترغب بالانفصال عنها من عدمه وهي (التبت، والإيغور، وتايوان)، بل يحاول إبراز الحياد الإسرائيلي أو التناقض في مواقف كل من إسرائيل وأميركا ورؤيتهما. وعلى عكس الولايات المتحدة الأميركية، فقد التزمت إسرائيل بموقفها الرسمي وعززته بسياسات فعلية تجاه مبدأ الصين الواحدة، ولا يوجد أي خطاب رسمي إسرائيلي يشير إلى دعم الانفصال في الصين. وفي أحدث تصريح لوزير الخارجية الإسرائيلي يائير لبيد في ٦ نيسان ٢٠٢٢ حول هذا الملف، قال "تعتبر إسرائيل الصين صديقة وتلتزم دائمًا بمبدأ الصين الواحدة منذ إقامة العلاقات الدبلوماسية".[٨٠]

بداية، في قضية التبت، ترى واشنطن أن ما قامت به الصين عام ١٩٥٠ هو غزو وعدوان مستمر وانتهاك لحقوق الإنسان، وسرقة لحريات الشعوب وإعادة كتابة التاريخ بطريقة تهدد القيم الأميركية ومصالح الأمن القومي الأميركي.[٨١] وذهبت واشنطن لأبعد من ذلك عبر إصدارها قوانين تشريعية في ما يخص الملف التبتي، الأول وهو قانون الوصول المتبادل إلى التبت لعام ٢٠١٨ والذي دفع وزارة

الخارجية إلى حظر المسؤولين الصينيين من دخول الولايات المتحدة بسبب دورهم في إبقاء المواطنين الأميركيين بمن فيهم الصحافيون والدبلوماسيون خارج التبت. أما الثاني، فهو قانون الدعم والسياسة التبتية لعام ٢٠٢٠ لرفع الدعم الأميركي لشعب التبت، ونص على أن للدالاي لاما والمجتمع البوذي التبتي فقط الحق في اتخاذ قرار بشأن خلافته، مع تعهد الولايات المتحدة بمعاقبة أي مسؤول صيني يحاول التدخل في تلك العملية.[٨٢] إسرائيل، لم تتخذ أي موقف داعم لموقف واشنطن أو معارض له، بل التزمت الصمت حيال القضية، وعلق على ذلك رئيس الحكومة التبتية في المنفى لوبسانغ سانغاي خلال الزيارة الأولى لمسؤول تبتي إلى إسرائيل عام ٢٠١٨، قائلًا، "لقد تبنت واشنطن نهج الطريق الوسط لحل الأزمة التبتية، وأنا متأكد من أن إسرائيل يجب أن لا تواجه أي مشكلة في فعل الشيء نفسه. نحن لا تزعجنا إستراتيجية نتنياهو التي وضعت الصين كأولوية قصوى في سياستها الخارجية، ومن الجيد أن تكون لديك علاقات تجارية واقتصادية مع الصين، لكن في الوقت نفسه، ما نطلبه من إسرائيل هو أن تدافع عن القضايا الأخلاقية وحقوق الإنسان".[٨٣] واستخدم سانغاي العامل الديني لاستعطاف إسرائيل، قائلًا، "بالنسبة لنا نحن التبتين فإن حائط البراق هو قداسة الدالاي لاما، شخصيًا، بعد أن قرأت عن اليهود والمحرقة وإسرائيل، كان تحويل الحقائق والأرقام إلى مشاعر وعواطف، ليكون لها بصمة، أمرًا تعليميًا وملهمًا. وأنهى حواره بالقول، مثل اليهود، كان على التبتيين التخلي عن بلادهم والعيش في المنفى، ألفي عام والشعب اليهودي لم يستسلم أبدًا واستمروا في العودة، ونحن هنا". وكان موقف وزارة الخارجية الإسرائيلية من الزيارة رفض التعليق على القضايا المتعلقة بالصين والتبت.[٨٤]

وبالانتقال إلى أزمة الإيغور، وهي من أكثر القضايا تأثيرًا في الصراع الصيني الأميركي دوليًا، فقد امتنعت إسرائيل عن التوقيع على بيان التنديد بالسياسات الصينية في إقليم شينجيانغ الذي قدمته فرنسا ممثلة عن الدول الأوروبية وأميركا إلى الأمم المتحدة في آذار عام ٢٠٢١. وأشار مسؤول إسرائيلي آنذاك إلى "أنه وعلى الرغم من مخاوف إسرائيل من انتهاك حقوق الإنسان في الإقليم، ينبغي أن نوازن ذلك مع مصالحنا، فالصين دولة مهمة للغاية للاقتصاد الإسرائيلي".[٨٥] وبعد ثلاثة أشهر من البيان الفرنسي، شاركت إسرائيل بعد ضغط أميركي في التوقيع على بيان في مجلس حقوق الإنسان يدعو إلى حث الصين على السماح بوصول المراقبين الفوري وغير مقيد من أجل زيارة شينجيانغ. لكن إسرائيل لم تصدر تصريحًا عامًا تعلن فيه أو تشرح دعمها للبيان أو إدانة الصين في محاولة واضحة منها للابتعاد عن الأضواء وتجنب إغضاب بكين.[٨٦] وحتى على المستوى الشعبي الإسرائيلي، فقد أظهرت نتائج استطلاع رأي لمركز بيو للأبحاث أن ٥٧٪ أن الإسرائيليين غير قلقين من سجل حقوق الإنسان في الصين، وقالوا إنهم يدعمون تعزيز العلاقات الاقتصادية مع بكين حتى لو كان ذلك يعني تجاهل قضايا حقوق الإنسان، وهو رقم أعلى من الديمقراطيات الأخرى حول العالم التي كانت ضمن الاستطلاع.[٨٧]

وفي ما يتعلق بقضية تايوان التي تعتبر أيضًا مركز الصراع الصيني الأميركي في جنوب شرق آسيا، فكان موقف إسرائيل من تايوان معاكسًا للتوجه الأميركي تارة، ومحايدًا تارة أخرى. استخدمت تايوان الخطاب التبتي نفسه في استعطاف إسرائيل ومطالبتها باتخاذ موقف داعم للتايوانيين، حيث قالت ممثلة مكتب تايبيه الاقتصادي والثقافي في تل أبيب، يا بينغ (آبي) لي، "من المهم لجميع الديمقراطيات وبما فيها إسرائيل أن تقف معًا ضد تهديدات الأنظمة الإستبدادية، وسنترك الأمر للحكومة الإسرائيلية بشأن إصدار تعليق عام أو بيان رسمي يظهر الدعم الإسرائيلي لنا. وأضافت، إن كلًا من إسرائيل وتايوان "طلاب نجاة" يحتاجون إلى أداء واجبات منزلية جيدة في ما يتعلق بالتهديدات التي تجلبها لنا الدول غير الصديقة. وقصة إسرائيل "مثيرة للإعجاب للغاية"، وما تعلمته تايبيه من إسرائيل هو أنه "يجب ألا تنحني أبدًا للضغط ويجب أن تحتفظ بقدرات دفاعية قوية".[٨٨]

لم تستجب إسرئيل لمطالب تايوان، وسعت في المقابل إلى عدم استفزاز الصين عن طريق إصدار وزارة الخارجية في حزيران ٢٠٢٠، وثيقة رسمية لتحديد توجهات السياسة الخارجية لإسرائيل تجاه الأزمة التايوانية. وأشارت الوثيقة إلى السياسة

وزير النقل الإسرائيلي يسرائيل كاتس وعمال صينيون يدشنون مشروع القطار الخفيف في تل أبيب. (أرشيفية- رويترز)

المحيطة بالصين وتايوان، وطالبت جميع سفرائها حول العالم بعدم عقد لقاءات أو زيارات رسمية مع نظرائهم التايوانيين، والامتناع عن المشاركة في كل المناسبات الرسمية التي نظمها ممثلو تايوان.[٨٩] وفي خضم أزمة تايوان الأخيرة على إثر زيارة المتحدثة باسم مجلس النواب الأميركي نانسي بيلوس إلى تايوان، قال السفير الإسرائيلي السابق في الصين ماتان فيلناي، لا يجب على إسرائيل أن تتدخل، هذه ليست حربًا إسرائيلية، إنها جزء من العلاقة المعقدة بين الولايات المتحدة والصين، يجب أن نبقى بعيدًا قدر الإمكان".[٩٠] والتزمت اسرائيل الصمت حيال زيارة بيلوسي، فلا يوجد أي تصريح رسمي إسرائيلي على موقع وزارة الخارجية أو في الصحف الرسمية الإسرائيلية يدين أو يدعم زيارة بيلوسي إلى تايوان.

نشر أيهود أولمرت (أحد رؤساء وزراء إسرائيل السابقين) في العام ٢٠٢١ مقالًا في صحيفة الجيروساليم بوست بعنوان، "أميركا حليفنا، والصين ليست عدونا"، قال فيه "أعتقد أن مطالبة إسرائيل بتقييد علاقاتها المدنية مع الصين ووقف التعاون الاقتصادي والمشاريع الإستراتيجية التي بدأتها مع الشركات الصينية هو أمر مفرط غير مبرر. والخوف الذي عبر عنه البعض من احتمال أن يؤدي وجود الصين في حيفا إلى خطر إستراتيجي على إسرائيل لا أساس له من الصحة. وأضاف، عندما أسمع الأميركيين يتحدثون عن خوفهم من الصين، بدأت أشعر بالقلق من أن قوة الولايات المتحدة في الواقع أضعف بكثير مما كنا نعتقد، ولا سيما صورة قوتها. وأضاف، لا جدال في أن الشراكة الإستراتيجية بين إسرائيل والولايات المتحدة تشكل الأساس لأمن وجود دولة إسرائيل، ولكن، ستتوصل الولايات المتحدة إلى اتفاقية تجارية مع الصين تناسب مصالحها، ولست متأكدًا على الإطلاق من أن الفوائد الاقتصادية لإسرائيل التي يُتوقع أن تنجم عن مثل هذه الاتفاقية ستكون أولاً وقبل كل شيء في عقول الأميركيين".[٩١]

وفي السياق نفسه، أجرت الباحثة مقابلة مع الباحث في الشأن الإسرائيلي عزيز المصري، قال "التحايل الإسرائيلي هو نمط سائد في تعاملها مع الولايات المتحدة، ويوجد شعور إسرائيلي أن أميركا تضع مصالحها أولًا قبل المصالح الإسرائيلية. ووجدت إسرائيل في كثير من المحطات أن أميركا تفضل مصلحتها الأساسية حتى لو كانت هذه المصلحة تضر بإسرائيل، فبالتالي ترى الأخيرة بأنها يجب أيضًا أن تبحث عن مصلحتها وهذا ما يبرر إستراتيجيتها في التوجه نحو آسيا".[٩٢]

وأضاف المصري، في السياق التاريخي، إسرائيل مشروع أوروبي ولم تكن مشروعًا أميركيًا، لكن بعد الحرب العالمية الثانية تحولت إلى مشروع أميركي في المنطقة. وترى اليوم إسرائيل أنها في وضع غير

طبيعي، وبالتالي تجد نفسها مضطرة للذهاب للصين والهند أو أي قوة دولية ذات تأثير سياسي واقتصادي. وقال أيضًا: الصين كان لها موقف معاد لإسرائيل، وتغير الموقف الصيني يخدم إسرائيل وبالتالي لن تتخلى عنه. وأخيرًا، يرى المصري بأن إسرائيل غير قادرة على التخلي عن الحاضنة الأميركية، ولا حتى أميركا تستطيع التخلي عن إسرائيل، لكن في أي صراع دولي لا تتدخل إسرائيل في جانب طرف ضد آخر، فهي غير معنية بخسارة أي طرف، حتى بالأزمة الأوكرانية رغم الإنحياز الإسرائيلي الكامل لأوكرانيا فإنها محافظة على علاقة قوية مع روسيا، فقد تفاجأنا بزيارة نفتالي بينت إلى موسكو في خضم الأزمة.

خاتمة

سيكون الانتقال الإسرائيلي الرابع في تاريخ الالتحاق بالقوى العظمى الصاعدة، الصين من منظور "التحالف مع الأقوياء" في هذه الحالة، في غاية التعقيد. ويعود ذلك لأسباب عدة. أولًا، لا يشبه التحول إلى الصين حتى لو كان حذرًا وتدريجيًا الانتقال من بريطانيا إلى أميركا كما في السابق، فقد كانت لندن وواشنطن وما زالتا حليفتين في النظام الدولي، ولم تواجه الصهيونية صعوبات أو أزمات في نقل مركز ثقلها إلى واشنطن في القرن الماضي. أما في حالة الصين، فإنها دولة معادية ليس فقط للولايات المتحدة الأميركية، بل للغرب بشكل عام -منشأ الحركة الصهيونية-، وترفض هيمنته، وتعتبر أن هذا النظام نشأ في ظل غيابها عن الساحة الدولية. فبالتالي، التقارب الإسرائيلي الصيني هو لا يضر فقط بالولايات المتحدة، بل بالمنظومة الغربية ككل. ثانيًا، أن إسرائيل بشكل أو بآخر تعمل بمثابة القاعدة العسكرية الأضخم للولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط، لذلك، تعتبر أميركا أن التواجد المتزايد للصين في إسرائيل يشكل خطرًا كبيرًا على مصالحها في المنطقة وأمنها القومي. وفي هذا السياق، قال استاذ العلاقات الدولية في جامعة بيرزيت د. علي الجرباوي خلال مقابلة أجرتها الباحثة معه، "نعم إسرائيل تتحايل على الولايات المتحدة الأميركية في بعض القضايا، ولكن العلاقة بين الطرفين هي علاقة عضوية لا تستطيع إسرائيل في نهاية المطاف أن تتخلى عن التحالف الأميركي. وعندما يتعلق الأمر بالأمن القومي الأميركي فإن على إسرائيل أن تلتزم كما هو الحال بعدم نقل التقنية العسكرية الإسرائيلية إلى الصين. أما في الأمور الأخرى فهناك مساحة لإسرائيل أن تتصرف وفق مصالحها.[٩٣] ثالثًا، تدرك إسرائيل أن الدعم المالي والعسكري الذي تقدمه الولايات المتحدة، وكذلك الفيتو الأميركي في مجلس الأمن هي أشياء لن توفرها الصين على الأقل في الفترة الحالية ولا حتى في المستقبل القريب، لذلك سوف تكون خطواتها الانتقالية في غاية الحذر وحساباتها معقدة. وأخيرًا، ووفقًا لنظرية التحالف مع الأقوياء الإسرائيلية لا تزال الولايات المتحدة الأميركية هي الدولة الأقوى في النظام الدولي، وحسب تصنيفات القوة، فإن الصين دولة صاعدة لم تصل بعد إلى مستوى القوة الأميركية. ينطوي هذا الوضع الغامض على احتمالات عدة مثل تباطؤ أفول القوة الأميركية، أو تباطؤ صعود القوة الصينية، أو استرداد أميركا لموقعها واستدامة هيمنتها العالمية، وغيرها، وهي احتمالات تفرض على إسرائيل ضبط إيقاع اندفاعها نحو الصين. ويبدو أن إسرائيل في نهاية المطاف تتبنى سياسة توفير الجاهزية للانطلاق السريع مع أي احتمال يتحول إلى واقع، بحيث تكون في مقدمة المستفيدين من هذا الواقع الجديد.

وعلى الرغم من الاعتقاد السائد بأن إسرائيل لن تستطيع أن تتخطى الولايات المتحدة في علاقتها مع الصين، فإن هناك العديد من المؤشرات التي تقول إن إسرائيل تستجمع جاهزية إستراتيجية وتقوي علاقتها مع الصين بحيث تكون مستعدة لجميع الاحتمالات، سواء بالعودة للاقتراب أكثر من الولايات المتحدة في حال تعثر مشروع النهوض الصيني، أو بالقفز إلى قلب هذا المشروع وتخطي أميركا في حال نجاحه.

الهوامش

1 David Stuart Brown, ***Palmerston and the politics of foreign policy 1846-1855*** (London, University of Southampton, 1998), 29.

٢ أسعد عبد الرحمن، المنظمة الصهيونية العالمية ١٨٨٢-١٩٨٢ (بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٠)، ٣٩-٤٩

٣ انظر تفصيلات في هذه الموضوعات في

Mordechai Eliav 'German Interests and the Jewish Community in Nineteenth-Century Palestine,' in Moshe Ma'oz (ed.), Studies on Palestine during the Ottoman Period (Jerusalem: Magnes Press, the Hebrew University 1975), 423-41.

٤ المرجع السابق، ٧٠-٧١.

5 U.S. Department of State, ***Outline of U.S. History*** (Washington, Bureau of International Information Programs, 2011), 195.

٦ عبد الرحمن، المنظمة الصهيونية العالمية، ٧١-٧٢

7 ***Jwish Virtual Library: A Project of AICE***, "Zionist congress: The Biltimore Conference" (May 6-11, 1942), at: https://bit.ly/36qAFLK.

8 Michael B. Oren, "Israel and the United States: The Special Bond Between Two Nations and Two Peoples," ***Wall Street Journal*** (2008): 123.

٩ سهرة قاسم محمد حسين، الصعود الصيني وتأثيره على الهيمنة الأميركية في الشرق الأوسط (القاهرة، مكتبة جريدة الورد: ٢٠١٣)، ١١٤.

10 ***People's Daily Online***, "Feature: Holocaust exhibit illustrates national spirit of Chinese," 27th June 2022, https://bit.ly/3ahM4zy.

11 Yossi Melman and Ruth Sinai, "Israeli-Chinese Relations and Their Future Prospects: From Shadow to Sunlight," ***Asian Survey***, Vol. 27 (1987): 398.

12 Elad Benari, "Bennett: Chinese Don't Care About Occupation," ***Israel National News***, 12Th July 2013, https://bit.ly/3P0DRz7.

13 Benjamin Luxenberg, "Is China Israel's last, best hope?," The Jerusalem Post, 29th Jun 2015, https://bit.ly/3RiYtDI.

14 Benjamin Luxenberg, "Is China Israel's last, best hope?," The Jerusalem Post, 29th Jun 2015, https://bit.ly/3RiYtDI.

15 Mercy A. Kuo, "Israel's Pivot to Asia," ***The Diplomat***, 14th Sep 2016, https://bit.ly/3wCH5lE.

16 Yoram Evron, "Israel's Response to China's Rise: A Dependent State's Dilemma," ***Asian Survey*** (2016): 393.

17 Ibid, 403.

18 Kuo, "Israel's Pivot to Asia."

19 Evron, "Israel's Response to China's Rise," 393.

20 Ibid, 404.

21 ***Embassies Website***, "Israel Embassy and Consulates in China," https://bit.ly/3RaCDm4.

٢٢ على الرغم من وفاة أيزنبرغ في العام ١٩٩٧، إلا أن ورثته يمتلكون الآن ٥٢ شركة مختلفة في الصين، من بينها مجموعة شركات أيزنبرغ / يو.دي.آي. المحدودة - بكين ، الصين، التي تعتبر واحدة من أكبر الشركات الإسرائيلية من حيث كمية رأس المال المستثمر؛ كما تصادف أنها واحدة من أولى الشركات الإسرائيلية التي تم تأسيسها في الصين. لقراة المزيد أنظر إلى:

Islam Ayyadi & Mohammed Kamal, "China-Israel arms trade and co-operation: history and policy implication," ***Asian Affairs Journal***, 26th May 2016, https://bit.ly/3uGAiWP.

٢٣ والملفت للنظر هنا، أن رجال الأعمال اليهود في تاريخ الحركة الصهيونية كان لهم الدور الأكبر في تعزيز العلاقات بين اسرائيل والقوى العظمى الصاعدة، وأبرز مثال على ذلك، رجل الأعمال والمصرفي ليونيل دي روتشيلد الذي استطاع أن يحصل على وعد بلفور عام ١٩١٧ من بريطانيا الدولة العظمى آنذاك. وأيضًا، فكما فعلت في الولايات المتحدة الأميركية، كان لليهود المتواجدين في آسيا أو اليهود الآسيويين دور رئيس في تسهيل إقامة العلاقات الصينية الإسرائيلية. انظر إلى: سامي مسلم، "تطور العلاقات الصينية- الإسرائيلية،" **مركز مدار للدراسات الإسرائيلية**، المجلد ١٢، العدد ٤٨، ٣١ كانون الأول ٢٠١٢: ٤٣.

٢٤ محمود محارب، "العلاقات الإسرائيلية – الصينية بعد انتهاء الحرب الباردة،" **مجلة سياسات عربية**، عدد ٢٢، ٢٠١٦: ٦٠.

25 Yoram Evron, "The Economic of China-Israel Relations: Political, Implications, Roles, and Limitations," ***Israel Affairs*** (2017): 3.

26 Evron, "Israel's Response," 399.

27 Yiyi Chen, "China's Relationship with Israel, Opportunities and Challenges, Perspectives from China," ***Indian University Press*** (2016): 8.

٢٨ **مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات**، "بني غانتس من بكين: على الجيشين الإسرائيلي والصيني تطوير التعاون بينهما،" ٢٣ آيار ٢٠١٢، ١٢

29 Shira Efron, Howard J. Shatz, "The Evolving Israel-China Relationship," ***RAND Corporation*** (2019): 26-27.

30 Liang Jung, "China is strategic priority for Israel," ***people's Daily***, 4th Sep 2013, https://bit.ly/3qIfICU.

31 Evron, "Israel's Response," 405.

٣٢ سامي مسلم، "تطور العلاقات الصينية- الإسرائيلية، **مركز مدار للدراسات الإسرائيلية**، المجلد ١٢، العدد ٤٨، نشر بتاريخ: ٣١ كانون الأول ٢٠١٢، ٤٢

33 Evron, "The Economic of China-Israel Relations," 3.

٣٤ مسلم، تطور العلاقات الصينية -الإسرائيلية، ٤٣-٤٥.

35 Evron, "Israel's Response," 400.

36 Evron, "The Economic of China-Israel Relations," 7.

37 Mercy A. Kuo, "Israel's Pivot to Asia," ***The Diplomat***, 14th Sep 2016, at: https://bit.ly/3wCH5lE.

38 Evron, "The Economic of China-Israel Relations, 7.

٣٩ رفائيل أهرين، "نتنياهو يرافق أكبر بعثة تجارية حتى الآن إلى الصين،" **ذا تايمز أوف إسرائيل**، ١٦ آذار ٢٠١٧، https://bit.ly/3usn٩٣٧

٤٠ المرجع السابق.

٤١ رفائيل أهرين، "الصين قد تمنح إسرائيل إعفاء قتصاديًا خاصًا،" **ذا تايمز أوف إسرائيل**، ٢٢ آذار ٢٠١٧، https://bit.ly/٣NMΛkzΛ

٤٢ أسعد عبد الرحمن، المنظمة الصهيونية العالمية ١١٨٢-١٩٨٢ (بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٠)، ١٢٣

43 Efron, "The Evolving," 70.

44 Ibid, 40.

٤٥ **مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات**، "التقدير الإستراتيجي (١١٦): العلاقات الصينية الإسرائيلية وآفاقها،" تشرين الثاني ٢٠١٩، https://bit.ly/٣BhXtqY

46 Shannon Tiezzi, "Israel and China a 'Marriage Made in Heaven,' Says Netanyahu," ***The Diplomat***, 22nd March 2017, https://bit.ly/3bXc9oc.

47 Ibid.

48 Joshua Mitnick, "Why the U.S. Can't Get Israel to Break Up with China," ***Foreign Policy***, 16th Jun 2020, https://bit.ly/3ReR8VU.

٤٩ ***NetieNews***، " الصين مع إسرائيل تخضع للاختبار في غزة ولكن ليس

71 Doron Ella, Hiddai Segev, "My Way or the Huawei? The United States-China Race for 5G Dominance," ***INSS*** 1193 (2019): 2.

72 Yonah Jeremy Bob, "Where is Israel in US-China quantum supremacy race?," ***The Jerusalem Post***, 1st July 2021, https://bit.ly/3dgvJg8.

73 Ella, "My Way," 3.

74 Elizbita Visnevskyte, "Trump adds COMAC to US investment blacklist," ***Aviation News***, 15th Jan 2021, https://bit.ly/3TZBM9k.

75 ***Jerusalem Post***, "Israeli firm signed MOU with blacklist Chinese company without telling DM," 1st April 2021, https://bit.ly/3RAxnHN

76 Yaniv Kubovich, "Israeli Firm Working on Sensitive Project Signed MOU With Chinese State-owned Company Without Government's Knowledge," ***HAARETZ***, 30th Mar 2021, https://bit.ly/3QvoGha.

77 Jerusalem Post, "Israeli firm."

78 Arjun Kharpal, "Xiaomi shares fall 10% as U.S. adds smartphone-maker to 'blacklist'," ***CNBC***, 14th Jan 2021, https://cnb.cx/3B2uOYw.

79 Amotz Asa-el, "Cold War with China does not involve Israel – best keep it that way," ***The Jerusalem Post***, 23rd July 2020, https://bit.ly/3RArLgF.

80 ***Ministry of Foreign Affairs of the People's Republic of China***, "Wang Yi Speaks with Israel's Alternate Prime Minister and Foreign Minister Yair Lapid on the Phone," 7th April 2022, https://bit.ly/3BIQVVl.

81 Prakash Nanda, "US Corners 'Belligerent Beijing' On Tibet Issue; Introduces New Legislation To Settle China-Tibet Conflict," ***The Eurasian Times***, 15th July 2022, https://bit.ly/3BHjkv3.

82 ***International Campaign for Tibet***, "New bill says Tibet conflict unresolved, China violating Tibetans' self-determination activism," 13th July 2022, https://bit.ly/3qC2M1l, 3.

83 ***Central Tibetan Administration***, "In 1st Israel visit, a Tibetan leader quietly seeks support, hails Jews' return," 25th Jun 2018, https://bit.ly/3RLBMs3.

84 Ibid.

٨٥ جيكوب ماغيد، " في محاولة لاسترضاء الصين، إسرائيل تمتنع عن التوقيع على بيان الأمم المتحدة بشأن الأقلية المسلمة من الأويغور،" **ذا تايمز أوف إسرائيل**، ١ تشرين الثاني ٢٠٢١.

86 ***The Times of Israel***, "In rare move, apparently under US pressure, Israel votes to condemn China abuses," 23rd June 2021, https://bit.ly/3DsCF4g.

87 Ben Samuels, "Israelis Not Concerned by China's Human Rights Record, Survey Finds," ***HAARETZ***, 29th Jun 2022, https://bit.ly/3qdnkNd.

88 Herb Keinon, "Taiwan, US, China - what is Israel's position? – analysis," ***The Jerusalem Post***, 4th Aug 2022, https://bit.ly/3DtDqu3.

89 Tobias Siegal, "Israeli diplomats told not to meet Taiwan officials to avoid angering China – report," ***The Times of Israel***, 24th May 2022, https://bit.ly/3QUqH6U.

90 Keinon, "Taiwan, US, China."

91 Ehud Olmert, "The US is our ally, China is not our enemy – opinion," ***The Jerusalem Post***, 2nd Sep 2021, https://bit.ly/3qdcC9C.

٩٢ عزيز المصري، مقابلة خاصة عبر زووم، ٨ أيلول ٢٠٢٢.

٩٣ علي الجرباوي، مقابلة خاصة عبر الزوم، ٨ أيلول ٢٠٢٢.

بشكل مؤلم، أخبار الأعمال والاقتصاد" ٧ حزيران ٢٠٢١، https://bit.ly/٣ahBTLo.

50 Eleonora Cosmelli, "Israel and Obama Administration," ***LUISS Guido Carli*** (2014-2015): 18-19.

51 Steven R. David, "Biden, Israel, and China: Making a Difficult Threesome Work," ***The Jerusalem institute for Strategy and Security***, 18th May 2022, https://bit.ly/3TERWoq.

52 Avery Goldstein, "China's Grand Strategy under Xi Jinping: Reassurance, Reform, and Resistance," ***International Security*** Vol. 45, No. 1 (2020): 164.

53 Martin A. Weiss, "Asian Infrastructure Investment Bank (AIIB)," ***Congressional Research Service*** (2017): 1.

54 Lord Jopling, "China and the Global Liberal Order," ***NATO Parliamentary Assembly*** (2020): 1.

55 Assadollah Athari and Ehsan Ejazi, "The Belt and Road Initiative in the shadow of competition between China and the US," ***Belt & Road Initiative Quarterly***, 2020, https://bit.ly/3TXbeFL.

56 George N. Tzogopoulos, "Greece, Israel, and China's "Belt and Road" Initiative," ***Mideast Security and Policy Studies*** 139 (2017): 22-23.

57 ***PortsEurope***, "China's Pan Mediterranean Engineering Company wins Ashdod port contract," 19th Feb 2020, https://bit.ly/3eH8BHK.

58 ***The Jerusalem Post***, "Israel must stay out of the US-China struggle – editorial," 26th June 2021, https://bit.ly/3CTdibL.

59 Tzogopoulos, "Greece, Israel, and China's," 23-34.

60 Gal Luft, "US Strategy toward China's Belt and Road Initiative," ***Atlantic Council Strategy*** 11 (2017): 11.

61 ***REUTERS***, "Israel applies to join China-backed AIIB investment bank," 1st April 2015, https://reut.rs/3eEtlzU.

62 ***Israeli Government services and information, Ministry of Finance***, "AIIB – Asian Infrastructure Investment Bank," 18th Aug 2021, https://bit.ly/3RWtRYJ.

63 ***CHINADAILY.com.cn***, "Israel welcomes founding membership of China-proposed AIIB," 16th April 2015, https://bit.ly/3QBXsp4.

64 Niv Elis, "Knesset panel okays Israel becoming member of Asian Development Bank," ***The Jerusalem Post***, 11st Jan 2016, https://bit.ly/3qnQc5H.

65 Md SAJJAD Hosain, "Huawei ban in the US: Projected consequences for international trade," ***International Journal of Commerce and Economics*** 1 (2019): 22.

66 Omer Kabir, "Huawei Temporarily Suspends Israeli Employees with U.S. Citizenship," ***CTECH***, 22nd May 2019, https://bit.ly/2wuaVJb.

67 Ofir Dor, "Huawei paying top dollar for Israeli engineers," ***GLOBES: Israel business news***, 8th Aug 2022, https://bit.ly/3Lfostp.

68 ***National Archives: The Dily Journal of The United States Government***, "Addition of Huawei Non-U.S. Affiliates to the Entity List, the Removal of Temporary General License, and Amendments to General Prohibition Three (Foreign-Produced Direct Product Rule)," 20th Aug 2020, https://bit.ly/3eONK5B.

69 A. Tsygankov, "The Heartland Theory and the Present-Day Geopolitical Structure of Central Eurasia," ***SEMANTIC SCHOLAR*** (2010): 84-85.

٧٠ ايهاب خليفة، "الاتصالات فائقة السرعة: التوسع في بناء شبكات الجيل الخامس وإنترنت الفضاء،" **دورية اتجاهات الأحداث**، عدد ٣٣ (٢٠٢١): ٢